

شرط الأجد أو الأردأ في المسلم فيه

ولا يصح شرط المتعاقدين الأردأ أو الأجد؛ لأنه لا ينحصر؛ إذ ما من رديء أو جيد إلا ويحتمل وجود أردأ أو أجد منه. فإذا كان أجد ما يكون أو أردأ الأنواع وأنزلها، لا يصح؛ لأنه لو -مثلاً- اجتهد وحصل على نوع جيد، وأمکن المشتري أن يجد أعلى منه، فهو يقول هذا ليس هو الأجد. الأجد عند فلان. ولو -مثلاً- أنه حصل على الأجد الذي عند فلان. فقد يقول المشتري أيضاً: هذا ليس الأجد قد يوجد عند فلان أجد أو عند فلان، وفلان. فيكون ذلك كله مسبباً للنزاع، فلا جرم، اكتفي بأن يقول جيد أو رديء. الرداءة- أيضاً- تختلف قد يقول: أردأ ما يكون من التمر، فيأتيه -مثلاً- بتمر مشوص، فيوجد ما هو أردأ منه؛ فلذلك اكتفي بجيد ورديء. شرط عليك أنه جيد، شرط عليك أنه من الرديء، فيكون ذلك جائز من الجيد ومن الرديء. نعم. بل يصح شرط جيد ورديء، وبجزئ ما يختلف عليه أنه جيد أو رديء، فينزل الوصف على أقل درجة. إذا قال: جيد. يصدق على أقل درجة مما يشمله اسم جيد، وإذا قال: رديء كذلك يصدق على كل ما يصدق عليه أنه رديء. ولكن لا يلزم أن يكون أجد شيء على ظهر الأرض، أردأ شيء على ظهر الأرض؛ هذا متعسر. نعم.